

الحكما فقد ذكرناهما مع ما يرد عليها بالاصل تنبيهات  
 الاول اتفق اهل جميع الملل على وجوب المانع في الجملة  
 خلا لاشروذمة قليلة من جهلة الفلاسفة زعمت ان حدود  
 العالم امر اتفاقي بغير فاعل وهو يبدى البطلان الثاني  
 سيافى ان مذ هب الي الحسن الاشعري ان وجود الله  
 عينه وعليه فحده ههنا من الصفات فيه تسامح سهله  
 اضافة الوجود للذات في مثل وجود الله وذهب الرازي الى  
 انه صفة زائدة على الذات وعليه فالنساج وهذا الذهب  
 هو الحق فيجب ناويل صه اشعري بها  
 يوافق بان يراد بالعينية في كلامه عدم زيادته خارجا على  
 الذات زيادة الحرة على الذات المتصفة بها بالاتحاد  
 في المفهوم حتى يكون مفهوم الوجود بعينه نفس  
 مفهوم الذات بعينه لانه باطل ضرورة تغير المفهوم  
 وامتناع كون المعنى ذاتا الثالث قال السعد مراد  
 القوم بالصفة النفسية صفة ثبوتية بدل الوصف  
 بها على نفس الذات دون معنى زايد عليها ككون  
 الجوهر جوهر ذاتا وشيا وموجودا او يقابلها  
 المعنوية وهي صفة ثبوتية دالة على معنى زايد  
 على الذات ككون الجوهر حاد ثا ومخيزا وقابلا  
 للاعراض وقال بعض المتأخرين الصفة النفسية  
 هي الواجبة للذات مده وجودها غير معلنة بعلة  
 كالوجود للواجب والتخير للجرم الحادث فانه واجب  
 له مده وجوده وليس ثبوتية له معللا بعلة وتولنا

صحة

غير

غير معللة بالنصب حال من ضمير الواجبة لامين الها المضا  
 اليها الراجعة للذات احتراز من الحال المعنوية عند  
 مشيخي الحال ككون الذات علمية وقادرة ومريدة مثلا  
 فانها معللة بقيام العلم والقدرة والارادة بالذات قلت  
 في قوله والتخير للجرم نظري يعلم مما قبله الرابع حقيقة  
 الدور توقف الشيء على ما يتوقف عليه اما بمرتبة  
 وهو المصريح او بمراتب وهو المضمحل وحقيقة التسلسل  
 ترتب امورا غير متناهية نكل دورا تسلسل في المعنى  
 ولهذا ما يقتصر على بيان بطلان التسلسل  
 فقط فيظن من لا خبرة له تقصير المقتصر وفي الاصل  
 تفرض الوجود الصفات الذاتية لذاته او المالمس  
 عينيها ولا غيرها وهو الاقرب عندي وامكانها والضمير  
 في له يد الي الاسم الكريم السابق في قوله ما تفت وجب  
 لله والوجود فاعل بواجب على راي الاخفش او  
 مبتدأ تقدم خبره عليه للاختصاص والحصر والافتقار  
**ص** والقدم **تم** هذا شروع في القسم الثاني وهو الصفات  
 السلبية وهي كل صفة مد لولها عدم امر لا يليق به  
 سبحانه وتعالى والصواب عدم اخصار جزيياتها وعدنا  
 منها خمسة تبعا لبعضهم لانها من مهمات امهاتها  
 وليس على الحصر فيها دليل عقلي ولا نقلي وقد مر منها  
 القدم لابتنا ما بعده عليه يعني وواجب لله تعالى القدا  
 بمعني امتناع ان يسبق وجوده تعالى عدم والا لزم  
 افتقار تعالى الي محدث ثم محدثه ومحدث محدثه